

الجمعية العامة



Distr.
GENERAL

A/43/193
18 August 1988
ARABIC
ORIGINAL : FRENCH

الدورة الثالثة والأربعون

طلب بادراج بند تكميلي الى جدول اعمال الدورة الثالثة والأربعين

مسؤولية الدول عن حماية البيئة ومنع تلوثها
نتيجة تراكم المخلفات السمية والمشعة ،
وتعزيز التعاون الدولي لحل هذه المشكلة

رسالة مؤرخة في ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، موجهة
إلى الأمين العام من الممثل الدائم لرومانيا
لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بأن أرجو من سعادتكم ، طبقاً للمادة ١٤
من النظام الداخلي للجمعية العامة ، ادراج بند تكميلي في جدول أعمال الدورة
الثالثة والأربعين للجمعية العامة عنوانه "مسؤولية الدول عن حماية البيئة ومنع
تلويثها نتيجة تراكم المخلفات السمية والمشعة ، وتعزيز التعاون الدولي لحل هذه
المشكلة" .

وطبقاً للمادة ٢٠ من النظام الداخلي ، تجدون طي هذا ، المذكرة التفسيرية
لهذا الطلب .

(توقيع) بيتر تاناسي
الممثل الدائم لجمهورية رومانيا الاشتراكية
لدى الأمم المتحدة

مرفق

مذكرة تفسيرية

خلال السنوات العشر الأخيرة ، أدى تطور الانشطة الصناعية في أنحاء العالم إلى زيادة مصادر تلوث الجو والارض ، والبيئة البحرية والفضاء الخارجي . وفي الوقت نفسه ، بدأت تترافق في بعض البلدان ، دون توقف كميات كبيرة من المواد والتنفاثات السمية والمشعة الضارة بصحة الإنسان وببيئته . ورغم التقدم المحرز في البلدان الصناعية ، فلم تتوصل هذه البلدان بعد إلى التكنولوجيا الملائمة لازالة كل تلك النفايات بشكل رشيد من الناحية الايكولوجية .

ومن المؤكد كذلك ، أن هناك تزايداً لعمليات النقل غير المشروع عبر الحدود للنفايات السمية والخطرة واللقائتها في أراضي دول أخرى ، عادة ما تكون أراضي دول نامية وهناك كذلك تزايداً لحالات اغراق هذه المواد في المياه الوطنية والدولية .

غير أن أكثر ما يثير القلق ، في هذا الصدد ، هو أن هذه العمليات تتسم بطريقة غير مشروعة ، كما يجري تمويه محتويات هذه النفايات وطابعها الخطير ، مما يزيد من مخاطر الأحداث المميتة حيث أن ضحاياها هم أولئك الذين يتعاملون مع هذه النفايات والذين يتعرضون لها بطريق الصدفة .

ونظراً لخطورة الحالات التي يمكن أن تسفر عن النقل غير المشروع وغير القانوني للمواد والنفايات السمية والخطيرة ، ولأن مثل هذه الأعمال تتسبب في الآثار لا سبيل إلى إصلاحها بجماعات إنسانية كبيرة ولنظم ايكولوجية في مساحات شاسعة من سطح الأرض وفي مياهها ، ترى حكومة جمهورية رومانيا الاشتراكية أنه من المناسب إجراء مناقشة متعمقة في الجمعية العامة لهذه المشكلة في إطار بند مستقل يدرج في جدول الأعمال عنوانه "مسؤولية الدول عن حماية البيئة ومنع تلوثها نتيجة تراكم المخلفات السمية والمشعة ، وتعزيز التعاون الدولي لحل هذه المشكلة" .

وقد أعربت الجمعية العامة بالفعل في قرارها ١٩٨٣/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ عن قلقها بسبب الشكل غير المشروع للمنتجات والنفايات السمية والخطرة . كما أعرب برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن قلقهما إزاء ذلك أيضاً .

ولكي يكون العمل المتضاد للامم المتحدة في هذا المجال فعالاً ، من الضروري بموازاة الاجراءات التقنية التي ترمي إلى إحكام المراقبة على النفايات السمية والخطرة وادارتها ، أن يتم العمل على وضع مجموعة قواعد عالمية تهدف إلى الوقاية من هذه الممارسات غير القانونية وغير المشروعه ومنعها بجميع الوسائل . كما ينبغي ملاحقة الاشخاص الذين يرتكبون هذه الجرائم ومعاقبتهم . ووفقاً لما جاء في المبدأ ٢٢ من اعلان مؤتمر الامم المتحدة للبيئة (اعلان ستوكهولم لعام ١٩٧٢) ، يتبعين زيادة تطوير القانون الدولي فيما يتعلق بالمسؤولية وبتعويض ضحايا التلوث والاضرار البيئية الأخرى الناتجة عن انتقال النفايات السمية والمشعة وغيرها من المواد الخطرة عبر الحدود . ومن الضروري ، بصورة خاصة ، وضع قواعد تتعلق بالمسؤولية المحددة للدول التي تجري في نطاق ولايتها الانشطة التي ينجم عنها نفايات سمية ومشعة وكذلك فيما يتعلق بمسؤولية الشركات الصناعية والتجارية المعنية عن الاضرار الناجمة عن النقل غير المشروع للنفايات عبر الحدود وتخزينها في أراضي الدول الأخرى ، أو مسؤوليتها عن اغراق هذه النفايات في المياه الوطنية أو الدولية .

وفقاً للأهداف المذكورة أعلاه ، ينبغي توسيع نطاق واستكمال ولاية الفريق العامل من الخبراء القانونيين الذي شكله المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة لإعداد اتفاقية عالمية لمكافحة انتقال النفايات الخطرة عبر الحدود ، وذلك لضمان أن يكون المك المعتمد كاملاً وفعلاً إلى أقصى حد ممكن . وإلى أن يتم اعتماد الاتفاقية الموصى بها ودخولها حيز التنفيذ ، من الضروري أن تطلب الجمعية العامة إلى جميع الدول حظر تصدير النفايات السمية والخطرة ، باستثناء الحالات التي توافق فيها الدولة المستوردة على اعطاء إذن رسمي فيما يتعلق بهذه النفايات على أنها بجميع وقائع الحال . وعلاوة على ذلك ، عندما تنقل نفايات من هذا القبيل بصورة غير مشروعه إلى دولة أخرى ينبغي لا تعارض الدولة المصدرة إعادة النفايات إليها .

وعلاوة على ذلك ، ينبغي أن تؤمِّي الجمعية العامة بتكثيف التعاون الدولي في هذا المجال ، عن طريق تبادل المعلومات ونقل التكنولوجيا المتعلقة بالادارة السليمة بيئياً للنفايات السامة والخطرة ، من أجل تطوير القدرة التقنية للبلدان النامية عن طريق حصولها على المساعدة اللازمة لتحديد هذه النفايات والتخلص منها . كما ينبغي توسيع نطاق التعاون العلمي والتقني بين جميع الدول بهدف اكتشاف تكنولوجيات جديدة سليمة ايكولوجيا واستخدامها ، أو من أجل تحسين التكنولوجيات القائمة بحيث يصبح من الممكن تحقيق خفض كبير في انتاج النفايات السامة والضارة ووقف انتاجها بقدر الامكان .

ومن الضروري أن تبادر منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة إلى اتخاذ تدابير للتعاون الدولي لدراسة وتحديد آثار تخزين النفايات السامة والخطرة، ونقلها، وإبطال مفعولها، على صحة الإنسان والبيئة؛ وكذلك لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بالوقاية من الآثار الضارة لهذه النفايات والتخلص منها.

ومتابعة لمناقشة هذا البند من جدول أعمال الجمعية العامة، ي ينبغي أن تتخذ الجمعية العامة المقررات اللازمة بهدف عقد مؤتمر شان للأمم المتحدة للبيئة في عام ١٩٩٣ والأعداد له بصورة كافية. وي ينبغي أن يرسي هذا المؤتمر أسس التعاون الدولي الواسع في مجال حماية البيئة مع مراعاة شواغل ومقترنات جميع الدول في هذا المجال.

- - - - -